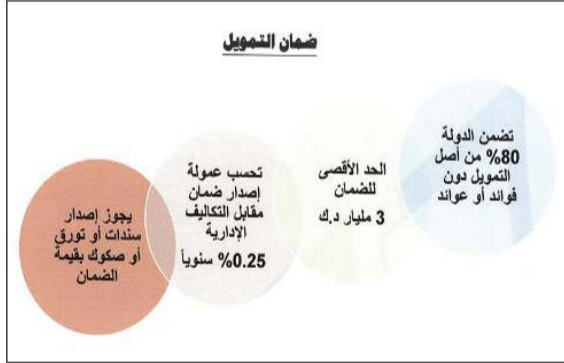
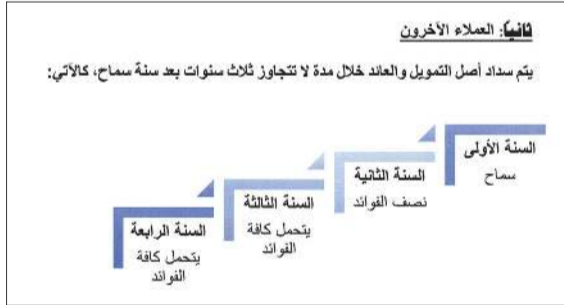
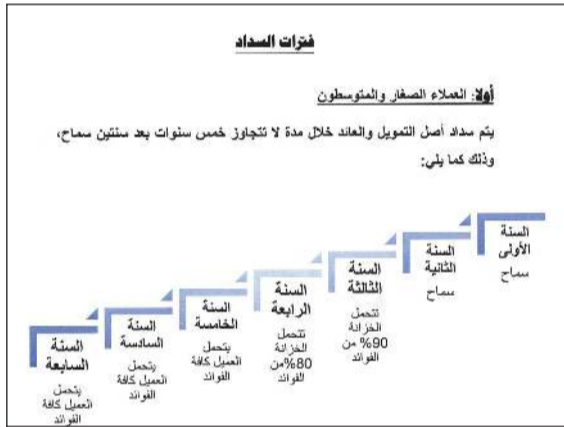


حالة من اللغظ تزامنت مع إقرار المشروع بقانون في مداولته الأولى مؤخراً بمجلس الأمة

6 جهات حكومية عن «الضمان المالي».. القانون بريء مما تعلمون

«الجمعية الاقتصادية»: فتح مدد السداد وجعل القانون أكثر تجاوباً مع متطلبات المبادرين ■ العميل سيصبح قادراً على امتصاص خسائر «كورونا» عبر توزيعها على عدد من السنوات



أحمد مغربي

بعد مرور نحو 7 أشهر على انتشار جائحة كورونا في البلاد وتدايها السلبية على القطاع الخاص ولا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كان لا بد من وجود قانون لدعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعمال المتضررين من تداعيات «كورونا»، أو ما يطلق عليه اختصاراً «الضمان المالي»، ولكن اللغظ الذي صاحب مشروع القانون بعد مداولته الأولى في مجلس الأمة صرفت الأنظار عن أهمية القانون الكبيرة في إنقاذ الاقتصاد الوطني.

فالقانون يهدف في الأساس إلى تحفيز البنوك على تقديم التمويل اللازم للمتعثرين من أفراد وشركات، وليس كما يروج له البعض بأن القانون يخدم البنوك المحلية فقط، كما أنه يهدف إلى الحلول دون تحول أعراض نقص السيولة المؤقت لدى العملاء المتضررين إلى مشكلة مزمنة وممتدة تؤثر على ملاءتهم المالية.

تعديلات «اللجنة المالية»: عدم إلزام العملاء بتقديم ضمانات.. وتقرير دوري من «المركزي» القانون يحافظ على الكيانات ذات القيمة المضافة.. ويمكن البنوك من دعم النشاط الاقتصادي

فقال عن ان القانون يجب العمل على إنهاء النشاط الذي يترتب عنه فقدان الوظائف وزيادة البطالة في القطاع الخاص، والحفاظ على الكيانات ذات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات والكيانات الاقتصادية القادرة على خلق فرص وظيفية للعمال الوطنية، ناهيك عن دعم قدرات البنوك المحلية على أداء دورها المحوري في دعم النشاط الاقتصادي والحفاظ عليه في ظل ظروف أزمة كورونا.

وكان بنك الكويت المركزي قدم المشروع بقانون دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فيروس كورونا من اللجنة العليا للتخفيف الاقتصادي بتاريخ 2 يونيو 2020 بسبب تداعيات الأزمة وحاجة القطاع الخاص إلى التمويل للاستمرار في نشاطه وأعماله، حيث أن هناك 3 عناصر رئيسية لنجاح برنامج الدعم المالي وهي توافر سيولة لدى القطاع المصرفي وأسعار فائدة جذابة لكل من المقترضين والمقرضين والمشاركة في مخاطر الائتمان. كما أن مشروع القانون يتضمن ضمان الدولة لهذا التمويل وذلك له فوائد عديدة للاقتصاد والعمال المتضررين أهمها التمويل ليس له أثر مباشر على مخرجات الدولة الأمر الذي يحسّر رؤوس الأموال ويمكن من استثمارها، كما أن تكلفة الضمان تقارب 14% من مبلغ التمويل المتاح، وتقليل الضغوط التضخمية التي قد تنتج من ضخ السيولة المباشرة.

وكان رأي الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة حاسماً

في ان الصندوق قام بإدخال بعض التعديلات والملاحظات على المشروع بقانون وقد تم الأخذ بها في مشروع القانون المقدم، مشدداً خلال الجلسات التي تم عقدها مع اللجنة المالية في مجلس الأمة أنه يجب الإسراع في إقرار القانون نظراً لمعاودة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أما الجمعية الاقتصادية الكويتية فقد الإخذ بمقترحاتها الخاصة بتمدد السداد والتي جعلت مشروع القانون أفضل وأكثر تجاوباً مع متطلبات المبادرين، والتي ستجعل العميل قادراً على امتصاص خسائر أزمة كورونا عبر توزيعها على عدد أكبر من السنوات دون ممارسة نشاطه.

انعكاسات سلبية لتأخر إقرار القانون

شددت الجهات الحكومية واللجنة المالية في مجلس الأمة على ضرورة الإسراع في إقرار القانون والحيلولة دون حدوث انعكاسات اقتصادية سلبية التالية:

- 1 - فقدان الوظائف في القطاع الخاص، حيث يعمل في القطاع المتضررة نحو 86% من السكان الذين لا يتمتعون بالخدمات المصرفية (وفقاً لبيانات مؤشر البنك الدولي العالمي).
- 2 - يمكن دعم ذلك أيضاً من خلال ظهور طبقة وسطى متنامية متمرسة بالتكنولوجيا بالإضافة إلى معدلات اختراق عالية للهاتف المحمول والإنترنت في العديد من البلدان التي ينشط فيها التمويل الإسلامي. إن الافتقار لخدمات مالية أكثر مرونة وبساطة والتحول نحو الخدمات المالية التكنولوجية والمتنقلة يمكن أن يدعم نمو هذه الصناعة في المستقبل المنظور، علماً أن الابتكار هو حجر الزاوية في تطوير التمويل الإسلامي نفسه.
- 3 - زيادة معدلات التعثر في السداد بنحو 10 - 8 مرات مقارنة بمستوياتها الحالية مما يؤدي إلى خسائر عالية للقطاع المصرفي وغيرها.

«فيتش»: الجائحة خلقت فرصاً وتحديات أمام التمويل الإسلامي

البنوك الإسلامية تُسرّع تحولها الرقمي لتعزيز تنافسيتها في «زمن كورونا»

محمد عيسى

رجحت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن يكون التباعد الاجتماعي الناجم عن فيروس كورونا دافعا لتسريع استراتيجيات التحول الرقمي في البنوك الإسلامية في العديد من الدول التي ينشط فيها التمويل الإسلامي، حيث إن الشمول المالي يعتبر مشكلة رئيسية في الكثير منها.

وقال الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في الوكالة بشار الناطور في تقرير تحت عنوان «فيروس كورونا يخلق للتمويل الإسلامي فرصاً وتحديات»، إن الرقمنة في الوقت الحاضر تعتبر محور تركيز البنوك الإسلامية الكبيرة في الدول التي تعتمد التمويل الإسلامي الأكثر تقدماً وتطوراً رقمياً كالإمارات وماليزيا، وقد يؤدي ذلك إلى توسيع ميزتها التنافسية مقابل الدول الأقل نشاطاً وحتى البنوك الأصغر في نفس البلد والتي لن تملك القدرة التنافسية على هذا النطاق.

وأضافت الوكالة أن التصنيف العالمي للتنافسية الرقمية لعام 2020 الصادر عن مركز التنافسية العالمي نهاية سبتمبر 2020 أظهر الإمارات في المرتبة الأولى بين الدول الإسلامية برغم تراجعها عالمياً من المركز 12 العام الماضي إلى المركز 14 هذا العام، وتبعها ماليزيا ك ثاني أعلى دولة إسلامية مرتبة فيما احتفظت بالمرتبة 26 عالمياً دون تغيير. ومن بين الدول الإسلامية الثمانية

شرائع جديدة، حيث يتمتع جيل الألفية الحالي ببراعة في استخدام التكنولوجيا الرقمية. ويمكن أن تستفيد أسواق الصكوك أيضاً من كفاءات السوق التي توفرها التكنولوجيا المالية كالانخفاض المتوقع في التكاليف واختصار الوقت والوصول إلى مجموعة أكبر من المستثمرين من خلال زيادة استخدام التقنيات.

ويمكن أيضاً تحسين سيولة سوق الصكوك إذا كان ارتفاع الطلب على التداول الثانوي كافياً لتغيير ميول مستثمري الصكوك بهدف الشراء والاحتفاظ إلى حد كبير. كما أن التمويل التكافلي مجال آخر تستطيع التكنولوجيا المالية من خلاله تحسين الأسعار وعرض المنتجات وشبكات التوزيع.

وختتمت الوكالة بالقول ان صناعة التمويل الإسلامي تواجه بالفعل العديد من الأهداف المحركة كتوحيد المعايير أو تطوير أنظمة التمويل الإسلامي وابتكار منتجات جديدة. وقد يتم تطبيق التكنولوجيا المالية أيضاً لتحديات متعددة كالامتثال التشريعية الإسلامية، وربما تعيق القيود والمخاوف التنظيمية قدرة مؤسسات التمويل الإسلامي كالبنوك وشركات التكافل وشركات التكنولوجيا المالية على المضي قدماً في تبني نماذج جديدة مرتبطة بمفاهيم التكنولوجيا المالية كالتمويل الجماعي وقواعد البيانات الكبرى وغيرها.

في تصنيف عام 2020، حسنت قطر والمملكة العربية السعودية وتركيا مواقعها.

وقالت الوكالة إن سوق خدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية ينطوي على فرص واسعة، حيث هناك 1,8 مليار مسلم في العالم في عام 2015 أو ما يقرب من 24% من سكان العالم - وفقاً لتقديرات مركز بيو للأبحاث. قد يكون للتكنولوجيا المالية بالفعل ميزة تتمثل في المساعدة على موازنة الإدماج غير المتناسب في عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي التي تعتبر موطناً لما نسبته 70% من السكان الذين لا يتمتعون بالخدمات المصرفية (وفقاً لبيانات مؤشر البنك الدولي العالمي).

ويمكن دعم ذلك أيضاً من خلال ظهور طبقة وسطى متنامية متمرسة بالتكنولوجيا بالإضافة إلى معدلات اختراق عالية للهاتف المحمول والإنترنت في العديد من البلدان التي ينشط فيها التمويل الإسلامي. إن الافتقار لخدمات مالية أكثر مرونة وبساطة والتحول نحو الخدمات المالية التكنولوجية والمتنقلة يمكن أن يدعم نمو هذه الصناعة في المستقبل المنظور، علماً أن الابتكار هو حجر الزاوية في تطوير التمويل الإسلامي نفسه.

وهكذا، فإن التكنولوجيا المالية لديها القدرة على لعب دور رئيسي في صناعة التمويل الإسلامي بشكل أساسي لتحسين العمليات وفعالية التكلفة مع الامتثال التشريعية الإسلامية، ناهيك عن منح البنوك الإسلامية الفرص لتبسيط الخدمات وجذب